الأنباء
السبت 20 اكتوبر 2012

أغلبها يصدر عن مراكز خدمة وتوجه لسحبها وإحالة من وراءها للنيابة

الزعابي شكّل لجنة تحقيق لتحديد مصدر استخراج إجازات قيادة مخالفة للقرار الوزاري

اعلن مصدر امني ان وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د.مصطفى الزعابي شكل مؤخرا لجنة لبحث كيفية استخراج اجازات قيادة دون استيفاء اصحابها ما جاء في القرار الوزاري بشأن تحديد راتب ما لا يقل عن 400 دينار وحصول الوافد على مؤهل جامعي الى جانب وجوده في البلاد فترة لا تقل عن عامين.

وقال المصدر ان تشكيل هذه اللجنة جاء بعد اكتشاف حصول العشرات من الوافدين بل المئات على رخص قيادة رغم ان شروط القرار الوزاري لم تنطبق عليهم.

اللواء د.مصطفى الزعابي

واشار المصدر الى ان اللجنة وبشكل مبدئي اكدت ان جل هذه المعاملات تم استصدارها عبر مراكز الخدمة ولم تمر هذه المعاملات على وكيل وزارة الداخلية لشؤون المرور الى جانب وجود معاملات استثنيت بشكل غير قانوني من قبل مديرين في المرور.

واكد المصدر ان تقريرا شاملا بشأن المعاملات غير المستوفية سيعرض على وكيل المرور اللواء الزعابي على ان يرفع هذا التقرير الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود لاتخاذ الاجراءات المناسبة وفتح تحقيق مع من سمح بمخالفة القرار الوزاري واحالة من يثبت تعمدهم التزوير الى النيابة العامة.

واشار الى ان حصر هذه المعاملات سيتزامن مع اجراء آخر يتمثل في سحب اجازات القيادة تلك لانها صدرت بطريقة غير قانونية، واتباعا للقاعدة القانونية «ما بني على باطل فهو باطل».

واضاف المصدر: الاجراء نفسه سوف يتخذ مع من تحصل على هذه الاجازات بحيث اذا ثبت وجود تعمد للتزوير، فسوف يحالون الى النيابة العامة.

من جهة اخرى كشف المصدر نفسه عن ان وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور طلب من مديري المرور في محافظات الكويت الست عدم استثناء شرط العامين الا في حدود ووفقا لاختصاصات نادرة سيما بعد ان تبين له ان جميع مديري المرور يتجاوزون عن شرط العامين المحدد في القرار الوزاري.

واكد اللواء الزعابي ان اي تجاوز للقرار الوزاري سيقابل بحزم شديد واجراءات مشددة.

● محمد الجلاهمة
عبدالله قنيص

بدأ من قسيمة وامتد إلى منجرة ومصنع

60 رجل إطفاء أخمدوا حريقاً امتد على مساحة 1000 متر في الري و«الإطفاء» تفتح تحقيقاً للوقوف على أسبابه لتزامنه مع عطلة

الحريق بدأ في قسيمة مساحتها 350م²

احد رجال الاطفاء يأخذ قسطا من الراحة بعد مجهود شاق

قدمت وحدة التحقيق في الادارة العامة للإطفاء يوم امس تحقيقا للوقوف على اسباب اندلاع حريق في منطقة الري فيما رفض مصدر في الاطفاء التحدث حول اسباب الحريق وإذا ما كان مفتعلا ام لاسيما انه اندلع في يوم عطلة مثلما الحال في الحرائق السابقة، قائلا في هذا السياق الوقت لا يذال مبكرا للتحدث عن الحريق والاسباب التي ادت اليه.

واستنادا الى مدير ادارة العلاقات العامة في الاطفاء المقدم خليل الامير فإن بلاغا ورد الى عمليات الاطفاء في الخامسة و50 دقيقة عن اندلاع حريق في قسيمة في منطقة الري تقع على مساحة 350 مترا على مقربة من صفاة الغانم.

وقال المقدم الامير تم توجيه 4 مراكز للتعامل مع الحريق وهي: الشويخ الصناعي والشهداء والسالمية والاسناد، مشيرا الى ان رجال الاطفاء وخلال تعاملهم مع الحريق امتدت ألسنة اللهب الى مصبغة ومنجرة ومصنع ألمنيوم مجاور.

وهذا ما أدى الى توسيع رقعة الحريق لتصل المساحة الاجمالية الى نحو 1000 متر، واشار المقدم الامير الى ان رجال الاطفاء وعددهم نحو 60 رجل اطفال سيطروا على الحريق تماما بعد نحو 150 دقيقة، مشيرا الى ان الحريق اسفر عن اصابة الملازم اول فيصل بن غيث وتم اسعافه الى المستشفى وتحسنت حالته.

● محمد الجلاهمة ـ هاني الظفيري

إنقاذ مواطنين و5 آسيويين من غرق يخت

رجال مركز الانقاذ البحري بعد تعاملهم مع حادثة غرق اليخت

العقيد محمد الشطي ورجال الإنقاذ البحري تابعوا الحادث حتى نهايته

أنقذ رجال الإنقاذ البحري 7 أشخاص منهم مواطنان من الغرق خلال وجودهم في البحر على متن يخت، وقال مصدر في الإطفاء ان مركز العمليات تسلم في تمام الساعة 10,10 من صباح أمس بلاغا عن غرق يخت بجانب جزيرة كبر على متنه 7 أشخاص منهم مواطنان والبقية من الدول الآسيوية، فتوجه على الفور مركز إطفاء ميناء الشعيبة البحرية بمساندة مركز الإنقاذ البحري وعند الوصول قام العقيد محمد الشطي بإعطاء الأوامر ونقل الأشخاص المحتجزة في اليخت الى زوارق الإطفاء البحرية (مباشر ـ منجد) وتم نقلهم الى مسنة الكوت من دون أي إصابات وتسليمهم الى ذويهم. تواجد في موقع الحادث الرائد بدر الكدم رئيس مركز الشعيبة البحري ورئيس نوبة الشعيبة البحري الرائد عبدالله الحبيل. وناشد مدير الإطفاء البحري العقيد الشطي مرتادي البحر سواء للنزهة او للصيد التأكد من الأرصاد الجوية وحالة البحر حيث ان هذه الأيام تكون فيها الأحوال الجوية سريعة التقلب، كما نوصي أصحاب الزوارق بضرورة وجود سترة النجاة بعدد الراكبين معه في الزورق مع وجود وسيلة اتصال فعالة.

● محمد الجلاهمة
محمد دشيش

إصابة 10 كويتيين وخليجي في 5 حوادث مرورية

شهدت البلاد يوم امس 5 حوادث مرورية اسفرت عن اصابة 10 كويتيين وخليجي، وحول هذه الحوادث المرورية قال المنسق الاعلامي في ادارة الطوارئ الطبية عبدالعزيز بوحيمد ان بلاغا ورد الى عمليات الداخلية في السابعة من صباح امس عن حادث تصادم مقابل مستشفى العدان، مشيرا الى ان الحادث اسفر عن اصابة 3 شبان كويتيين احدهما حالته حرجة، وتم نقلهم بواسطة فريق من الطوارئ مكون من نشأت احمد وحامد بوقنبر ومحمد العتيبي الى مستشفى العدان، وعلى طريق المطلاع مع حادثة غرق اليخت

حادث التصادم بين المركبتين وقع عصر امس

عاما) ونقلا ايضا الى مستشفى العدان بواسطة رجال الطوارئ محمد العنزي ومحمد مبروك ومخلف العنزي وثامر احمد.

وعلى طريق كبد، اصيب مواطن (23 عاما) وخليجي (16 عاما) ونقلا الى مستشفى الفروانية بواسطة رجلي الطوارئ محمد محمود ومبارك العتيبي.

وعلى طريق كبد ايضا اصيب مواطنان (23 و26 عاما) واسعفا الى مستشفى الفروانية.

من جهة اخرى، وقع تصادم بين مركبتين واسفر الحادث الذي وقع بين منطقتي الصليبخات والاندلس عن اصابة مواطنين.

● عبدالله قنيص
هاني الظفيري

مركز رياض

www.riyad_center.com

رياض الصانع

جرائم السرقة والنصب على المقيمين

إن جرائم العاطلين ترتبط ارتباطا قويا ووثيقا بالجرائم التي يكون القصد الجنائي من ارتكابها هو الحصول على المال، خاصة جرائم السرقة، وهي كثيرة ومتنوعة منها سرقة المساكن والمتاجر والسيارات وغيرها، هنا يظهر التأثير الواضح لمشكلة البطالة المادي على مرتكبي تلك الجرائم، إذ ان العاطلين من المقيمين بالكويت يمثلون نسبة كبيرة من مرتكبيها، لأن الزيادة غير المحسوبة من المقيمين وتجار الإقامات، وعجز سوق العمل عن استيعاب الأعداد الهائلة من المقيمين الذين دخلوا البلاد بطريقة ملتوية وغير مشروعة، هي مسؤولية كبيرة على وزارتي الشؤون والداخلية في محاربة ظاهرة العمالة السائبة وغير المطلوبة وشركات الاتجار في الإقامات ومحاسبة المتسببين في جلب هذه العمالة من الشركات والمواطنين في سبيل الحصول على المال والمنفعة الشخصية، وتقوم الشركات والمواطنون معدومو الضمير والدين بالنصب على المقيمين من خارج الدولة وداخلها وجلبهم إلى الكويت وأخذ المال اللازم في سبيل ذلك دون توافر فرصة عمل حقيقية، فيكون المقيم ضحية وحده في هذه الخطوة ويختفي الكفيل عن الأنظار، وهنا يصبح المقيم بلا عمل ويبحث عن مأوى وعمل له فلا يجد، وهنا يظهر تأثير وتفاقم مشكلة البطالة من المقيمين وتمثل أحد التحديات المهمة للأمن في الوطن، وهي مشكلة أمنية كبيرة لأن ما تحدثه من آثار يبرز في شكل سلوك مناف للأخلاق والذي يتطور بشكل الجريمة بكل مفهومها الواسع، فالفرد الذي ضحى بالمال حتى يجد عملا مناسبا ودخلا منتظما في فرصة السفر ثم يجد العكس ولا يتوافر له مورد للرزق وأبواب العمل مغلقة أمامه يكون لديه قابلية نفسية لأي سلوك حتى لو كان ضمن إطار الحذر الشرعي والقانوني، فإذا ما أضفنا أن 90٪ عن يدخلون البلاد هم أناس مضطرون إما للعمل أو لأسباب أخرى لأن الجو العام وما يقوم به السياسيون والنشطاء من ضرب لكل أوجه الحياة أو مجال فيه سعادة أو انبساط، وعليه أصبحت الكويت دولة نفطية غنية وفي ذات الوقت طاردة وحزينة.

والبطالة تشمل مجموعة مختلفة من الأفراد وهم الذين لا يعملون ومنهم من يعملون في مواسم معينة فقط ومنهم من يعملون بشكل مؤقت ومنهم العاملون فعلا ولكن ذوو إنتاجية ودخل منخفض، لأن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه والباحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى (أي لا يجده).

إن جريمة السرقة تعد من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة حيث تبلغ نسبة العاطلين المرتكبين لجرائم السرقات أكثر من 27٪ من باقي السجناء المحكومين في سرقات لأسباب أخرى وهذه النسبة في ازدياد كل سنة.

هذه مقدمة مهمة وضرورية لما نشر بجريدة الوطن يوم السبت الموافق 2012/9/29 تحت عنوان «سقوط لص امتهن سرقة السيارات في خيطان»، المنظار القانوني للواقعة يبين ان المتهم في هذه الواقعة يتعرض لعقوبة المادة (222) من قانون الجزاء والتي تنص على أنه «يعاقب على السرقة بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين في كل من الحالتين الآتيتين:

● أولا: إذا وقعت السرقة في مكان مسور، وكانت وسيلة الدخول لارتكاب السرقة أو وسيلة الخروج بالمسروقات هي كسر السور الخارجي أو تسوره أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو أي وسيلة أخرى غير عادية.

●ثانيا: إذا وقعت السرقة عن طريق تحطيم وعاء أو حرز أيا كان أو عن طريق اقتحام غرفة بكسر بابها أو تسوره أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو بأي وسيلة أخرى غير عادية لدخولها أو للخروج منها.

فإذا وقعت السرقة ليلا في إحدى الحالتين السابقتين، كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سبع سنوات، ويجوز أن تضاف إليها غرامة لا تجاوز سبعة آلاف دينار، كما يخضع المتهم للمادة 84 من نفس القانون والتي تنص على «إذا ارتكب شخص جملة جرائم لغرض واحد بحيث ارتبطت بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة وجب الا يحكم بغير العقوبة المقررة لأشدها والحكم بهذه العقوبة دون غيرها» كما يتعرض لعقوبة المادة 79 من نفس القانون والتي تنص على أنه «كل حكم بالحبس على أجنبي، يجيز للقاضي أن يأمر بإبعاده عن الكويت بعد الانتهاء من تنفيذه لعقوبته» هذا من الناحية القانونية، ومن ناحية أخرى يجب أن تبذل كل أنواع الجهود في نطاق الوقاية من الجريمة وعلى وزارتي الشؤون والداخلية محاربة ظاهرة العمالة السائبة وشركات الاتجار بالإقامات، مع اتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لتنفيذ هذه الخطوة ومحاسبة المتسببين في جلب هذه العمالة التي تضغط على الخدمات وتسيء إلى سمعة الكويت في المحافل الدولية ومعالجة مشكلة هذه العمالة طبقا للحقوق الإنسانية، لأن مشكلة البطالة تعد من أخطر المشكلات التي تواجه البلاد نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لأن البطالة بهذا الشكل توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب... الخ، وأمنيا تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف.

سب عبر الهاتف في صباح السالم

تقدم مواطن ببلاغ الى رجال مخفر صباح السالم مسجلا قضية ضد شخص قام بالاتصال على هاتف منزله وسبه عدة مرات دون ان يعرف من هو الشخص وعليه أمر وكيل النيابة بتسجيل قضية حملت مسمى إساءة استخدام هاتف.

● هاني الظفيري

.. و«مسروقة» في بر السالمي حرقت عمداً

أحيلت مركبة تعود لمواطن ابلغ عن سرقتها قبل 10 أيام الى الادلة الجنائية وتم تسجيل قضية حريق عمد ضد مجهولين. وقال مصدر امني ان بلاغا ورد الى عمليات الداخلية عن رصد سحب دخانية في بر السالمي وتوجه رجال اطفاء الجهراء الحرفي الى موقع البلاغ وتبين ان مصدر الدخان سيارة احرقت عمدا وبالاستعلام عن المركبة تبين ان صاحبها ابلغ عن سرقتها قبل ايام.

● محمد الجلاهمة